تقرير الندوة العلمية المغاربية في موضوع

"التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية"

نظم الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبشراكة مع كل مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية ومؤسسة هانس زايدل الألمانية وبالتعاون مع وحدة البحث الاقتصادي الكلي للنمو والتنمية ومدرسة الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية ندوة مغاربية حول موضوع: **" التنمية الاقتصادية وانعكاساتها السوسيو اقتصاجية والمجالية"**، وذلك يومي 11 و 12 يونيو 2019، بفندق وصال بنواكشوط – موريتانيا.

وقد شارك في هذه الندوة ثلة من الأساتذة الباحثين المنتميين إلى جامعات متعددة من الدول المغاربية ما عدا ليبيا.

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على كيفية البحث في تعزيز دور التنمية الاقتصادية المستدامة في دعم التمنية المحلية في كل البلدان المغاربية، باعتبار هذه الدول قد وافقت على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ، إضافة إلى محاولة الاستفادة من التجارب البينية ومحاولة مسايرة الدول السائرة في طريق النمو.

وقد تميزت هذه الندوة بمداخلات متعددة وقراءات مختلفة للتجارب المغاربية، ومحاولة تلمس مدى تطبيق هذه الدول لهذه الأهداف السبعة عشرة.

وقد تم توزيع المداخلات في هذه الندوة إلى خمسة عشرة مداخلة طيلة يومين، وقد بدأت هذه الندوة بكلمات افتتاحية، لرؤساء وممثلي المراكز المشاركة في هذه الندوة العلمية.

اليوم الأول من الندوة (11 يونيو 2019)

الجلسة الافتتاحية

ترأس الجلسة الافتتاحية الدكتور النان المامي أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية ونائب رئيس جامعة نواكشوط العصرية. خلال هذه الجلسة رحب الرئيس بالحضور الكريم والمشاركين وأفسح المجال للسادة: الدكتور محمد الداه عبد القادر رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية، والدكتور عبد العالي حور ممثل رئيس مركز الدراسات في الحكامة والتمنية الترابية، والسيد ميلود سفياني ممثل منظمة هانس زايدل الألمانية، والشيخ والد كتور سعد بوه الركاد رئيس وحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية.

وقد أجمع المتدخلون في كلمتهم على أهمية الندوة والسياق الذي تنعقد فيه لا سيما من خلال محاولة الدول المغاربية تطبيق أهداف الأمم المتحدة التنمية المستدامة 2030، السبعة عشر.

المحاضرة الأولى للدكتور سعد بوه ولد الركاد أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية ورئيس وحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية حول موضوع: **التنمية المستدامة: وسيلة أم محتوى؟.**

انطلق المحاضر في بداية مداخلته من اعتبار أن التنمية مُناقض للتخلف مُشيرا إلى أن إشكالياتها طرحت منذ خمسينيات القرن الماضي وتداعى لها العديد من الدول والمهتمين بهدف البحث عن مفهوم للتنمية وعلاقتها بالتحولات التي أفرزها الواقع في تلك الفترة، حيث ارتبط ذلك بالحرب العالمية الثانية وبمشروع مارشال سنة 1947، وكذا إشكاليات أخرى متعلقة بالتغيرات المناخية كالتلوث البيئي وثقب طبقة الأزون. هذا فضلا عن عديد الأسئلة والإشكالات الهامة التي طرحها الباحث لتحديد مفهوم التنمية والتي ركز فيها على **إشكالية: الخروج من التناقض بين التنمية والبيئة؟ وكيف نخرج من التناقض ونُحقق التنمية؟.**

وأجاب المحاضر في العرض الذي استهل به مداخلته مختلف التساؤلات التي طرحها بمجموعة من الآراء الفكرية لكبار الباحثين والدارسين المهتمين بمختلف مجالات التنمية، وأشار بالقول إلى أن هناك عدة تقارير دولية قدمت تعاريف لمصطلح التنمية المستدامة ومن بين تلك التعاريف، التعريف الذي يرى أنها "تلك التنمية التي تشبع حاجات الأجيال الحاضرة دون أن يضر ذلك الأجيال القادمة.

وفضلا عن هذه التقارير هناك اتجاهات مختلفة التي عرفت التنمية انطلاقا من الوظائف البيئية والأبعاد الاقتصادية، وكان لهذه الاتجاهات مواقف مختلفة ومدارس متعددة انطلقت من المحتوى أو المفهوم العام لمقاربة التنمية والتي أثارت إشارات تتعلق بمفهوم التنمية ومحتواها وعلاقة الإنسان بها. وختم المحاضر مداخلته بإشكال **يبحث في الأولوية بين التنمية والبيئة؟** وذلك بعد تأكيده على أن التنمية المستديمة أصبحت أداة لا غنى عنها.

المحاضرة الثانية ألقاها الدكتور محمد الملقب الداه ولد الشيخ أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية حول: **دراسة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030** وقد استهل مداخلته بالحديث عن أهمية التنمية المستدامة وباعتمادها على مبادئ ثلاثة هي:

- استخدام أسلوب اعتماد الخطط
- المشاركة الشعبية
- الاستغلال الأمثل للموارد

كما تحدث الباحث في المحور الثاني عن مقومات التنمية المستدامة والتي تناول فيها الحديث عن النمو الاقتصادي ثم الشمول الاجتماعي وحماية البيئة.

أمال المحور الثالث فقد تحدث فيه الباحث عن أهداف الأمم المتحدة السبعة عشرة بإسهاب مفصل.

هذا وقد ختم المتدخل محاضرته بالإشارة إلى بعض **سلبيات التنمية المستدامة** وذكر منها:

- خلق البطالة.
- عدم الجدية في الالتزام بالنظر لطول فترة أهداف التنمية.
- أهداف الأمم المتحدة تتطلب الكثير من الالتزامات.

المحاضرة الثالثة قدمها: **الدكتور محمد المختار ولد بلاتي** أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية حول: **سياسات تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا.** وقد قسم هذه المداخلة إلى محورين رئيسيين يتعلق الأول منهما بماهية التنمية المستدامة (حقيقتها وتعريفها) و يبحث المحور الثاني في: آليات تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا.

أشار المحاضر في استهلاله للمحور الأول من مداخلته حول: **ماهية التنمية المستدامة** إلى أن التنمية المستدامة هي تنمية بديلة مرت بمراحل ارتبطت بمؤتمر استوكهولم 1979

ومؤتمر قمة الأرض في البرازيل، وتساءل ما هي التنمية المستدامة؟. ليصل به هذا التساؤل إلى أن **للتنمية خاصيتان** هما:

⇔ أنها تنمية محايدة.
⇔ تنمية متوازنة أو تنشد خلق توازي بين الحاضر والمستقبل.

كما أشار المحاضر أيضا إلى أن **تقرير بروتونان** عرف التنمية لأول مرة بوصفها تسعى للمحافظة على حقوق الأجيال. قال بأن التنمية المستدامة مسألة تكاملية لها عدة أبعاد: (بيئية، اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية التي تولد الطاقة النظيفة).

وبخصوص المحور الثاني من المداخلة حول: **آليات تحقيق التنمية في موريتانيا** لخص المحاضر مجموعة من الآليات الضرورية لتحقيق التنمية تتمثل في:

- تبني استراتيجيات خاصة مع بداية الثمانينيات خاصة منها ما يتعلق بالفقر.
- التوجه الموريتاني للعناية بالتنمية المستدامة التي بدأت مع التسعينيات، إلى جانب تعزيز الترسانة القانونية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال مدونة البيئة ومدونة الغابات.
- تطور الأمر إلى استحداث وزارة خاصة بالبيئة وإدراج مسألة البيئة في صلب الوثيقة الدستورية من خلال التعديل الدستوري لعام 2012.

هذا فضلا عن كون أن التنمية في موريتانيا فتحت باباً آخر لمجالات شملت السياسة والحريات العامة في موريتانيا وخلقت إطار جديد لتوسيع مفهوم التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمجالات المذكورة وربطها بالمحتوى العام للتنمية، وهذا ما جعل البلاد الموريتانية تعتمد

على آليات أخرى أساسية لتحقيق التنمية هي الآلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المحاضرة الرابعة والأخيرة من أعمال اليوم الأول من الندوة فكانت حول: **تمفصلات التنمية والديمقراطية والأمن في المنطقة العربية** ألقاها **الدكتور: عبد العالي حور** أستاذ باحث بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط. وقد استهل مداخلته بالقول إن المنطقة العربية تعاني تدني مستوى التنمية، وانطلق الباحث في عرضه من مستويات عدة للحديث عن التنمية في المنطقة العربية، تربط هذه المستويات بالدولة والقطاع الخاص وعناصر أخرى مترابطة. وتساءل الباحث: **أيهما الأسبق التنمية أم الديمقراطية؟.**

وللإجابة عن هذا التساؤل وغيره من الأسئلة التي أثارها الباحث في صدد عرضة للسياق العام للموضوع في المنطقة العربية قسم الباحث مداخلته إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: علاقة التنمية بالديمقراطية والأمن

دور الدولة في عملية التنمية وضرورة تطوير أدواتها

هذا وقد أشار المحاضر إلى أن التنمية ولدت في عالم الاقتصاد عبر تخطيط محكم للموارد، وأن **التنمية يختلف مفهومها عن النمو** انطلاقا من الأبعاد المختلفة لكل منهما. وأكد على أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية يُلخصها حق الإنسان في التنمية الذي هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف.

وذهب المحاضر أيضا إلى القول بأن الديمقراطية شرط للتنمية لا غنى لها عنه، والديمقراطية تظل أداة هامة لتحقيق أهداف التنمية. كما أن انعدام التنمية قد يؤدي إلى ركود

اقتصادي يجعل من المطالب الشعبية طوتاً هاماً للبحث عن ما يحقق تنمية اجتماعية فعالة ومتوازنة على كافة مستوياتها مما يتطلب تدابير لتحقيق التنمية والعدالة وتطوير الفرد. وأكد المحاضر أيضا على أن تطور التنمية المستدامة يمكن أن يكون وسيلة للتفكير.

هذا وقد خلص بالقول إن: التنمية ترتكز على أبعاد أساسية: (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) وهذه الأخير تحث على القيم والتسامح، إضافة إلى بعد آخر سياسي يستحضر العدالة بين الأجيال والتوازن بين الجنسين. وختم الباحث بالقول أيضا أن: الغاية من تمفصلات الديمقراطية والتنمية هي مراعاة حقوق الأجيال في العيش الكريم وتحقيق تنمية اقتصادية وديمقراطية تراعي الأبعاد الأساسية للتمنية.

الجلسة الثانية

ترأس الجلسة الثانية الدكتور محمد الداه عبد القادر أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية.

المحاضرة الخامسة قدمتها الدكتورة آية عباس أستاذة في جامعة قرطاج بتونس حول موضوع" العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة" باللغة الفرنسية، وقد تعرضت الدكتورة في بداية محاضرتها إلى قضية الاندماج الاجتماعي باعتباره هو عملية ضم و تنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في مجتمع واحد للحصول على مجتمع ذو وحدة متكاملة. و بمعنى أخر هو إزالة الحواجز بين المجموعات المختلفة للعيش و التكيف الاجتماعي بشكل متناغم و متضامن. فالاندماج الاجتماعي هو مجموعة الإجراءات و التدابير في مجتمع ما غايتها تسهيل انخراط فرد جديد في هذا المجتمع.

وأكدت الدكتورة أنه تظهر أهمية الاندماج الاجتماعي بشكل خاص عند انتقال الأفراد من مجتمع ما إلى مجتمع أخر و العيش في ثقافة جديدة بما فيها من نمط حياة جديد و شكل أخر للتنظيمات الاجتماعية و التربية و الأديان و العادات و القيم ... فالقيم مع أنها واحدة لكن التعبير عنها يختلف من مجتمع لآخر و من ثقافة لأخرى . فالفرد الذي انتقل لبلد جديد أي لمجتمع جديد سيكتسب من الثقافة و المجتمع الجديدين الكثير أو القليل و هذا يعود إلى قدرته على التلقي و الفهم و التقبل أو القبول بما يوجد في المجتمع و الثقافة الجديدين ، كما يرتبط ذلك أيضا بما يمكن لذلك المجتمع و الثقافة أن يقدموه للفرد الجديد لمساعدته على الاندماج بشكل أفضل و أكثر ايجابية. و بذات الوقت فإن هذا لا يعني أن الفرد سيتخلى عن ثقافته كلياً فيمكنه المحافظة على ثقافته أو أجزاء منها بذات الوقت الذي ستكتسب به عناصر ثقافية جديدة و بذلك يصبح هناك تقارب بين الفرد و المجتمع الجديد و ثقافة ذلك المجتمع كما أن الفرد يقدر أن يؤثر أيضا بالمجتمع الجديد الذي انتقل إليه.

وختمت الدكتورة حديثها بالقول أن من أشد التحديات التي تتسبب في الإخلال بموازين أسس العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة الحرمان من الحقوق، وتجعل الفرد والمجتمع يعيشان حالة من عدم الرضا والشعور بالتهميش والإقصاء وعدم المساواة، ما يؤدي إلى التراجع في إنجاز أهداف التنمية المستدامة، ويتسبب في تفشي حالة المحسوبية والفساد إلى الإخلال بقيم العدالة الاجتماعية. ووفق ما يؤكده تقرير التنمية البشرية للعام 2013 «يمكن أن يؤدي ارتفاع عدم المساواة، خصوصاً بين فئات المجتمع، إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي وعرقلة التنمية البشرية على المدى الطويل.

المحاضرة السادسة قدمها الدكتور مصطفى سيد أحمد البح أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية حول موضوع " الجهة بموريتانيا وإشكالية التنمية" في حيث بدأ الحديث عن إطار الانعكاسات المجالية للتنمية في موريتانيا مستهلا العرض في البداية بالتساؤل عن الإشكال الذي بات يطرح بإلحاح عن البعد الجهوي للتنمية تنظيما وتسييرا وعن دور الجهة في تعزيز التجارب الديمقراطية الناجحة وانعكاساتها على التنمية المحلية على المستوى المحلي في موريتانيا على ضوء القانون النظامي رقم 2018 – 010 المتعلق بالجهة

وقد تناول الموضوع من خلال المحاور التالية

- حضور البعد التنموي في تطور اللامركزية بموريتانيا
- أهداف ومواضيع التنمية في التنظيم الجديد للجهة

- آليات الجهة لتحقيق التنمية

في ما يخص المحور الأول تناول المحاضر نشأة المركزية الإدارية بعد الاستقلال الذي انتهجته موريتانيا كأسلوب إداري وتنظيمي يتوخى التنمية بأدوات مركزية، تحصر كل السلطات والصلاحيات بين يدي صانع القرار من خلال الوزارات والإدارات المركزية المشرفة على جميع الأنشطة والمصالح بالعاصمة السياسية والأقاليم وهي السياسة التي يمكن فهمها في إطار الظروف الاجتماعية والسياسية لدولة وليدة مثل موريتانيا ذات أعراق وثقافات متنوعة ولكن تطورات الدولة والمجتمع لاحقا أفضت 1968 إلى الانتقال إلى تجربة المجالس التنموية الجهوية التابعة للولايات ، قبل أن تعيد الدولة النظر من جديد في التنظيم الإقليمي ملغية مجالس الولايات التنموية وشخصية الولاية المعنوية وواضعة في نفس الوقت نظام البلديات المتبنى 1986 وهو التطور الأهم في الانتقال من عدم التركيز الإداري إلى شبه أقاليم محلية لامركزية مثلتها البلديات وهي تجربة لم تزل تتعزز حتى الإصلاح الجديد الذي جاء مع التعديلات الدستورية 2017 المؤسس للجهات في موريتانيا كحلقات إدارية لامركزية وتنموية تعلو البلديات في التنظيم الهرمي وتحتضنها في الإطار الجهوي وتتولى إدارة هذه الجهات وفق الدستور مجالس حرة منتخبة وفق الشروط التي ينص عليها القانون, واختتم المحاضر هذا المحور بما نقله عن بعض الدارسين لتجربة الجهة وما إذا كانت تمثل في جوهرها مشروعا متقدما على الواقع لا يأخذ في الاعتبار بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذي أنتجته التجربة البلدية من حيث غياب الخبرة وقلة الكادر الكفء وقلة الموارد المالية وهي نفس المعوقات التي واجهت البلديات

أما المحور الثاني المتعلق بأهداف ومواضيع التنمية في القانون الجديد للجهة فقد تناوله المحاضر من خلال محاولة التصنيف القانوني والتنموي لأهداف ونظام الجهة الجديد في موريتانيا ومعرفة ما إذا كانت المقاربة التنموية التي يقدمها القانون تنتمي فعلا للجهة المتقدمة أم أنها مقاربة مكررة لتجربة اللامركزية الإدارية المحدودة كما جسدها تطور اللامركزية الإدارية في العقود الماضية ممثلة في البلديات ؟

وقد أوضح المحاضر أن مفهوم نظام الجهة المنتمي للامركزية الإدارية المرتبطة بالإطار التاريخي والإقليمي والثقافي لبلد مثل موريتانيا والمغرب مثلا، لن يكون مثل مفهومها في بلدان أخرى كأوربا حيث الدولة فيها تكونت انطلاقا من مجموعات محلية أو جهوية سابقة بدون المساس بشخصيتها وباستقلاليتها في تسيير الحياة الاجتماعية العادية، خاصة أن الفكرة الفرنسية التي تشكل في الغالب مصدر التشريع في هذه الدول تقدم اللامركزية الإدارية كقرار إداري من السلطة المركزية بغية إحالة بعض اختصاصاتها إلى مستوى الجماعات المحلية لمنحها شخصية مستقلة بمقتضى القانون العادي ، ولذلك لم يقدم الدستور ضمانات أو تعريفات

قانونية محددة للجهة أكثر من أنها مجموعات إقليمية يحددها القانون مكتفيا في تدبيرها بفقرة جديدة في المادة الخاصة بالمجموعات الإقليمية تنص على أنها " تدار بصورة حرة من طرف مجالس منتخبة وفق الشروط التي ينص عليها القانون "
كما استعرض المحاضر بعد ذلك تعريف القانون الجديد للجهة والأهداف التي تستقى منه ، مناقشا في نفس السياق صلاحيات واختصاصات الجهة.

وأخيرا اختتم المحاضر عرضه بإشكالية الأدوات المتوفرة والمتاحة للجهة لتحقيق التنمية مبرزا في هذا المجال تحدي الموارد المالية والبشرية من حيث الوفرة والتكوين والاكتتاب وخاصة الوعاء الضريبي وكذا الرسوم المأذون للجماعات الملحية في تحصيلها طبقا للقوانين الجاري بها العمل وكذلك الأتاوات والأجور على الخدمات المقدمة والموارد الناتجة عن تحويل جزء من ضرائب ورسوم الدولة المخصصة لفائدة الجماعات المحلية والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام قبل أن يستعرض المحاضر أيضا أدوات التخطيط المحلي وسياسات التعاون إضافة للمرافق العمومية على المستوى المحلي ومساهمات الدولة المالية من خلال الصندوق الجهوي للتنمية مبينا أن أهمية التوازن للموارد على المستوى المحلي والإنصاف في بين كافة الجهات.

المحاضرة السابعة قدمها الدكتور إدريس جردان أستاذ باحث في القانون العام بكلية الحقوق جامعة عبد المالك السعدي- طنجة حول موضوع" الآليات التشاركية بالجماعات الترابية وتحدي إدماج بعد التنمية البشرية المستدامة"، وقد بدأ الباحث حديثه من خلال:

- ❖ قراءة في التجربة المغربية من خلال الوقوف على الجانب النظري والممارسة منذ 2016 .
- ❖ عناصر المداخلة :
  - ✓ التحديات التي تفرض الإسراع في التعاطي مع البعد البشري والإنساني للتنمية (الرأسمال اللامادي) وكذا البعد البيئي لتنمية ، وعدم الاهتمام فقط بالبنيات والبنيات التحتية (الرأسمال المادي)
- ❖ الامكانيات والفرص المتاحة من خلال :
  - ✓ عودة أهمية التراب إلى واجهة الاهتمام كإطار لمجانية السياسات العمومية والتدخل في قرب وهنا في المغرب نذكر الجماعات الترابية الثلاث (الجماعات ، العمالات و الأقاليم ، الجهات) ومختلف الاختصاصات الممنوحة لها في ميثاق تطوير المستوطنات البشرية كذالك هماك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005 ، ثم برنامج التكيف مع المتغيرات المناخية على مستوى الواحات
  - ✓ الديمقراطية التشاركية (الهيئات الداخلية ، والمساهمة في برنامج التنمية ، العرائض .

المحاضرة الثامنة قدمها الدكتور أغليس بوزيد أستاذ بجامعة بجاية- الجزائر حول موضوع "الجماعات لإقليمية في الجزائر: أنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"

اليوم الثاني (12 يونيو 2019)

الجلسة الأولى

انطلقت أشغال هذه الجلسة برئاسة الدكتور سيدي محمد سيد أب مدير مدرسة الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، وقد قدم **المحاضرة التاسعة الدكتور سعد بوه ولد الركاد** حول موضوع "التمكين الاقتصادي للمرأة والعامل الديمغرافي في موريتانيا" بدأ الدكتور الحديث عن تعريف التنمية بشكل عام ثم عرج على تعريف التنمية المستدامة، مشيرا إلى أهمية التمكين.

بدأ الدكتور في المحور الأول عن الحديث عن أهمية تمكين المرأة الاقتصادي ومدى مساهمته في تقدم الشعوب بشكل عام، والمرأة بشكل خاص.

تساءل الباحث في معرض حديثه عن التمكين الاقتصادي للمرأة عن مدى الإهمال الذي يتجه نحو الاستثمار في هذا الجانب.

أما المحور الثاني فقد خصصه الدكتور عن الحديث عن العامل الديموغرافي وأوضح الدكتور أن عدم التمكين الاقتصادي للمرأة قد يؤثر على العامل الديموغرافي أو على الأصح قد يؤثر على انخفاض الخصوبة بشكل يخل بالتوازن الديموغرافي للبلد.

المحاضرة العاشرة قدمها الدكتور باهو لمرابط دحود أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية مدير المركز الدولي للوساطة والتحكيم لدى غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية حول موضوع "علاقة الديمقراطية بتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، بدأ المحاضر حديثه على تأكيد أن العلاقة بين الديمقراطية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية أخذ طابع جدليا استحوذ لوقت طويل على اهتمام العديد من الباحثين والدارسين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين، ولعل النقاش الكبير الذي حصل بين مدرستي التحديث والانتقال الديمقراطي جسد ذالك ، حيث كان لكل مدرسة حجتها التي تؤيد وجهة نظرها في تبني طرح مقابل الآخر. ولقد ترتب عن هذه العلاقة الجدلية صعوبة حسم قضية التنمية والديمقراطية على المستوى الفكري و الأكاديمي لغياب ما يدعم وجهة نظر مقابل الأخرى .

واعتبر أن التنمية هي بمعنى عام إحداث تغيير مقصود ومخطط له في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لرفع من مستواها الإنتاجي والمعيشي، لذا نرى عادة بعض التركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية البحتة في تنمية المجتمعات والدول ككميات الإنتاج في القطاعات المختلفة ، والدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل النمو....الخ. بينما نرى إهمال لبعض المؤشرات الاجتماعية، كمستوى استهلاك الخدمات، ومستويات المعيشة ، والثقافة، والمشاركة السياسية، وإدماج المرأة، وعدالة التوزيع الاستهلاكي ، وغير ذلك .

وأكد على أن الحديث عن علاقة الديمقراطية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والمجالية يعتبر ذا أهمية كبيرة حيث اتخذ مقاربات مختلفة منذ فترات ليست بالقصيرة ،حيث طرح مفهوم الديمقراطية منذ عصر اليونان كفكر، أصبح التعامل معه ضرورة، وكإجراء بالنظر إلى لغة المؤشرات الجديدة التي ادخلها واعتمد عليها تقرير البنك الدولي وبرامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ونفس الأمر ينطبق على مفهوم التنمية ،حيث أنه منذ الخمسينات بدأت أطروحات مختلفة مرتبطة بسياقات مختلفة (التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية)، وفيما بعد تطور المفهوم ليظهر ما يعرف

بمفهوم التنمية البشرية، ثم أصبحنا نتحدث عن مفهوم التنمية الإنسانية.

المحاضرة الحادية عشرة قدمها الدكتور الحسين محمد جنجين أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية حول موضوع " رهانات التحول الديمقراطي في موريتانيا على ضوء تحقيق أهداف التنمية"، أكد الباحث في بداية حديثه على أن هذه المداخلة تناقش موضوع **التحول الديمقراطي في موريتانيا** باعتباره من المواضيع الحديثة التي لاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين والسياسيين الموريتانيين وغيرهم. وهي تسعى للوقوف على طبيعة هذا التحول وسياقه العام على ضوء تحقيق أهداف التنمية في ظل التجربة الدستورية الموريتانية الثالثة مع رصد مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتعرض لكل جوانب تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا وانعكاساته السوسيو اقتصادية انطلاقا من ما يلي:

أولا: الأهمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة حسب الدكتور في الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه والذي يتمثل في إيجاد الوسائل والآليات والمرتكزات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية انطلاقاً من مناخ الممارسة الديمقراطية الذي من شأنه أن يوفر للتنمية تلك المرتكزات الأساسية، والتي بدونها لا يمكن لمشاريع التنمية أن تستمر أو تتطور، بشكل يجعلها تأخذ كل أبعادها وتصل إلى غاياتها، ومن بين تلك المرتكزات ما يتعلق بالاستقرار السياسي والإدارة العقلانية للموارد وحضور المجتمع المدني هذا إلى جانب ضمانات التنمية التي توفرها الممارسة الديمقراطية. ذلك أن الممارسة الديمقراطية توفر مناخاً من الحريات العامة والخاصة، تدفع الأفراد إلى المشاركة في الحياة العامة، والسعي للتعرف على كل المعلومات المتعلقة بتلك الحياة، مما

يفرض الشفافية في تسييرها مع الحرص على القيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عن إدارة شؤون بلدانهم.

لقد حددنا لهذه الدراسة يقول الدكتور إطارا زمنيا من: 20 يوليو 1991 تاريخ صدور الدستور الثالث للبلاد لكونه الدستور الذي أسس لتجربة تحول ديمقراطي تُوج بحراك شعبي قوي وبداية مسار تنموي هام، حيث أقام بعض المؤسسات الديمقراطية الهامة. ولاعتباره أيضا سُبق بتجربتين دستوريتين (1961،1959) ارتبطا بتأسيس الكيان الموريتاني في أو جمهورية. وكان ميلاد هذه الجمهورية قد طرح مشكلين رئيسيين:

- مشكل داخلي يتعلق بغياب بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها لبناء الدولة الجديدة.
- مشكل خارجي يتعلق بصعوبة الحصول على اعتراف من المجتمع الدولي.

ولعل ذلك ما استدعـي الوقوف على الأوضاع العامة المرتبطة بنشأة دستور 1991، وهذا كاف لأن يشكل تحدٍ جوهري ورهاناً للتنمية المنشودة في ظل هذا التحول الديمقراطي.

وبالإضافة أيضا إلى الظرف الزمني الذي حددناه تُشير هذه الدراسة دون تعمق إلى بعض أبعاد التحول الديمقراطي الذي جربته البلاد الموريتانية في ظل تجربة 2007. التي من خلالها تم تداول الحكم بين السلطة العسكرية ونظام حكم مدني منتخب في الاستحقاقات الرئاسية: 11 و25 مارس 2007.

تم اختيار البلاد الموريتانية من بين البلدان المغاربية محلاً للدراسة وذلك؛ بسبب أن موريتانيا تعد من بين الدول الإفريقية والعربية التي وصلت للديمقراطية في وقت مبكر قبل وبعد استقلالها، حيث انطلقت المسيرة السياسية للقوى الوطنية في أواسط الخمسينيات باتجاه هدف الاستقلال. ولأجل تحديد ملامح المشروع الديمقراطي الوطني المرتبط بالمحطات الأولى لنشأة الدولة الموريتانية كإسهام معرفي يهدف دون تعمق لرصد تطورات النظام السياسي في ضوء أهداف التنمية والبحث عن أسباب التحول الديمقراطي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ثانيا: الإشكاليات الرئيسية:

من بين الإشكاليات الرئيسية التي عالجتها هذه الدراسة ما يلي:

هل لمناخ الممارسة الديمقراطية من شروط بإمكانها تجاوز كافة رهانات وتحديات التنمية؟.

أم أنه لابد لهذا المناخ أن يوفر للتنمية جملة من الآليات والمرتكزات الأساسية لتحقيقها انطلاقا من كون أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى إضافية؟.

هل المعطيات الراهنة تؤسس للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية إذا ما ألقينا نظرة سريعة على أوضاع مختلف البلدان المغاربية؟.

ثالثا: تقسيم الدراسة :

إن مقاربة الإشكالية المحورية لهذه الدراسة والإشكاليتين اللتين تفرعتا عنها انطلاقا من خصوصية وطبيعة موضوع الدراسة اقتضت تناولها في محورين رئيسيين وفق للآتي:

المحور الأول:

الانتقال إلى الديمقراطية في ظل التجربة الدستورية الموريتانية الثالثة (دستور20 يوليو 1991)

أولا: السياق والرهانات:

ثانيا: التكيف الاقتصادي كمؤشر لبلوغ أهداف التنمية:

ثالثا: تحديد علاقة الديمقراطية بالتنمية.

المحور الثاني:

أهمية الممارسة الديمقراطية لتحقيق أهداف التنمية

أولا: آليات الممارسة الديمقراطية ضمانة لتحقيق التنمية

ثانيا: تحقيق العدالة الاجتماعية كغاية لبلوغ أهداف التنمية

ثالثا: المواطنة وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الديمقراطية هي عامل العوامل في تحقيق التنمية، ونتيجة لها وثمرة من ثمارها، حيث أظهرت الدراسات المنجزة حول تجربة التنمية في الدول الفقيرة أن الديمقراطية هي الأكثر نجاحا في تحقيق أهداف التنمية، ذلك أن الانتخابات المنتظمة كآلية من آليات الديمقراطية، تجعل الأنظمة تهتم بحاجات ورغبات المواطنين ولأهميتها كذلك البنائية، في خلق القيم وتحقيق الإجماع حول المرجعيات الأساسية للاستقرار السياسي والاجتماعي والنفسي، بوصفها المرتكزات الضرورية لكسب معركة التنمية.

وأن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان

الشخصي باطراد التنمية بين الأجيال.

المحاضرة الثانية عشرة قدمها الدكتور الشيخ محمدو الذهبي أستاذ متعاون بكلية الاقتصاد والعلوم القانونية بجامعة نواكشوط العصرية باحث بوحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية حول موضوع " دور المدن المستدامة في التنمية الاقتصادية" حسب الدكتور أصبح النمو السريع للمدن يشكل قلقا للعالم، إذا لم توضع خطة علمية من أجل إدارة هذا النمو وجعله يسير في الطريق السليم، لذلك كان من ضمن أهداف التنمية المستدامة الـ 17، خلق مدن ومجتمعات مستدامة الهدف (رقم 11).

يرى الباحث أن أكثر من نصف سكان العالم يعيش في المدن، من ضمنهم قرابة مليار شخص، يعيشون في الأحياء الفقيرة، وهذا الرقم في تزايد مستمر، لذلك أصبحت الحاجة إلى إيجاد مدن مستدامة تتوفر فيها كل الحاجيات الأساسية للحياة أمرا غاية في الضرورة، خصوصا مع تزايد استهلاك الطاقة الملوثة، حيث تشغل المدن 3% من كوكب الأرض، ولكنها تستأثر بما يتراوح بين (60 إلى 80%) من استهلاك الطاقة، كما أن تزايد وتيرة نمو المدن طرحت مشكلات أخرى مثل؛ المواصلات و التعليم والصحة، والمساواة في الولوج إلى الفرص، وناقشت هذه الورقة مفهوم "المدن المستدامة" في العالم وشروطها، كما تطرقت للسياسات المتخذة في موريتانيا من أجل مواجهة تزايد نمو المدن، ومدى نجاعة هذه الحلول، ودورها في خلق تنمية اقتصادية.

أما أهم المحاور فقد أوجزها المحاضر في:

1- مفهوم التنمية المستدامة
2- مؤشرات المدن المستدامة
3- تصنيف المدن المستدامة في العام 2018
4- علاقة المدن المستدامة بالتنمية الاقتصادية
5- الحلول المقدمة من طرف موريتانيا من أجل مواجهة حل مشاكل الإسكان

وقال الباحث في الأخير أن هذه كانت هي أهم النقاط التي تناولتها المداخلة، بدءًا بتعريف المدن المستدامة و التي تتمثل أساسا في ثلاث أبعاد هي البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، يجب أن تلتزم المدن بمراعاتها لكي تمتلك صفة الاستدامة و تستطيع مواجهة تحديات النمو السريع لها.

أما في ما يخص موريتانيا فقد بين الباحث أن موريتانيا لازالت في طور بناء و خلق مدن سليمة معماريا لتكون شاملة بعد ذلك حينها يمكن التفكير بمدن مستدامة، وتم التطرق إلى الخطط التي تقوم بها الحكومة الموريتانية لحل مشكل العشوائيات سواءا في المدن الكبيرة أو المدن الداخلية، و كذلك إنشاء المدن الجديدة كبنشاب و الشامي.

الجلسة الثانية

ترأسها الدكتور المصطفى سيد أحمد البح وكانت بدايتها **بالمحاضرة الثالثة عشرة قدمها الدكتوران محمد بيب محمد يسلم وإبراهيم موسى كان** الباحثان بوحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية حول موضوع " الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (مع الإشارة إلى جهود الدولة الموريتانية في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر)، يقول الباحثان أنه مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة النشاطات المختلفة المرتبطة بالاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد ، وهو طريق أو مسار نحو تحقيق التنمية المستدامة .

سعت الورقة إلى إبراز أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى الجهود التي بذلتها موريتانيا في سعيها للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

ومن اجل تناول هذا الموضوع، قسم الباحثان الموضوع إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

المحور الثالث: جهود الدولة الموريتانية نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

وفي النهاية أكد الباحثان أن الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الأخضر طريق للتنمية المستدامة من خلال خفض الانبعاثات وخلق نمو اقتصادي مستدام
- الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمل من خلال الاستثمارات في القطاعات الخضراء
- الطاقة النظيفة الآمنة والصديقة للبيئة والميسورة التكلفة رافد أساسي للاقتصاد الأخضر

أما فيما يتعلق بالجهود التي بذلتها موريتانيا نحو المضي إلى الاقتصاد الأخضر، فقدت بينت الدراسة إلى ما يلي:

- ارتفاع نسبة وصول السكان إلى الكهرباء من 30-38.8 %سنة في الفترة 2008-2014
- تراجع نسبة الاعتماد على الوقود الخشبي للطهي من 70-49% 2008-2014
- نسبة تراجع استخدام الوقود الخشبي في الطهي أسرع من نسبة الوصول إلى الكهرباء على التوالي 21% و 8.8%
- ساهمت نسبة الطاقة المتجددة في الإنتاج الكلي للطاقة من 2.6-30% في الحد من فقر الطاقة
- انخفاض تكلفة التوليد في مصادر الطاقة المتجددة لم يصاحبه انخفاض مشابه في أسعار الكهرباء

- إقامة العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في موريتانيا وخاصة محطات الطاقة الشمسية.

المحاضرة الرابعة عشرة قدمها الدكتور سيدي محمد محمود باحث بوحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية حول موضوع " دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة" تحدث الدكتور في هده الورقة عن الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك انطلاقا من شقيه التمويل الربحي المتمثل في البنوك الإسلامية وكذا التمويل غير الربحي والمتمثل في الزكاة والوقف .

وقد تناول العرض الدور الذي لعبته الزكاة والوقف في التاريخ الإسلامي حيث كان لهما دور مهم في التطور العلمي الذي تحقق في تلك الفترة من خلال الموارد المالية التي وفراها لخدمة العلم والإنفاق على طلبة العلم والمحتاجين ، الأمر الذي انعكس على التقدم الاقتصادي، كما هو الحال في مؤسسات الوقف والزكاة في التطبيقات المعاصرة،

وقد توصل الباحث إلى أن المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي بصفة عامة تسهم في تحقيق التوازن والعدالة بين مختلف أفراد المجتمع و تضمن قيامها بمسؤوليتها

الاجتماعية ، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المحاضرة الخامسة عشرة قدمها الدكتور محفوظ ميني الباحث بوحدة الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية مع **الدكتور سعد بوه ولد الركاد** حول موضوع " مؤشرات التنمية المستدامة" حيث تطرق الباحث محفوظ الذي قدم الورقة في هذا العرض لمناقشة أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المستدامة، ومشيرا في البداية لمفهوم التنمية المستدامة باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد يسعى لتوسيع دائرة المشترك بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، ورغم نجاح هذا المفهوم في توفير إطار مشترك نظريا على الأقل بين هذه الأبعاد إلا أن إسقاطه على أرض الواقع مع اختلاف الزمان والمكان يطرح إشكالا حقيقيا وتحديا كبيرا على مستوى ترجمته في شكل سياسات وتدابير ميدانية يستعصى قياس مساهمتها في تحقيق هذا " التفاهم"compromis.

انطلاقا من ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يتم قياس التنمية المستدامة وهل هي قابلة للقياس أصلا؟

بغية الإجابة على هذه الإشكالية حسب الباحث وغيرها من التساؤلات تم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: أبعاد التنمية المستدامة

حسب الباحث لاشك أن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام مابين أبعادها الاقتصادية والبيئية والمجتمعية وأهدافها بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل ولا تقتصر التنمية المستدامة من خلال مفهومها على التوعية والوعي البيئي فقط، ولكن تهدف إلى إقامة أفضل توازن بين الأبعاد ولابد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا من خلال الأبعاد الآتية:.كافة

1. **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، اذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي:

النمو الاقتصادي المستديمة

العدالة الاقتصادية

إشباع الحجات الأساسية

2. **البعد البيئي:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.
3. **البعد الاجتماعي:** النظام المستدام اجتماعيا يحقق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد المتاحة وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى المستهدفين من العملية التنموية، والمساواة والمشاركة المجتمعية الفاعلة والاستخدام الكامل والأفضل للموارد البشرية، وعلى أساس حق الإنسان والمجتمع في العيش في بيئة نظيفة وسليمة.

المحور الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

قال الباحث في هذا المحور أن تقدم مؤشرات التنمية المستدامة يعطي لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو استدامة اقتصادية، اجتماعية وبيئية، كما أنها تعبر عن قيم إحصائية مختلفة تقيس مجتمعة القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. و توفر في نفس الوقت معلومات حاسمة لقرارات السياسة الوطنية.

وأوضح الباحث أنه تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة لاختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته،ويعود ذلك إلى المتغيرات ومستوياتها والغرض من المؤشر، ومن بين هذه المؤشرات:

1. **الناتج المحلي الإجمالي الأخضر:**ظهر هذا المؤشر نتيجة الانتقادات الكبيرة التي تعرض لها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية إلى جانب العوامل الاقتصادية.
2. **الادخار المصحح أو المعدل:** يعد صافي الادخار المعدل(المصحح) مقياسًا جديدًا نسبيًا للاستدامة الاقتصادية. يراقب ما إذا كانت المدخرات والاستثمارات في بلد ما تعوض عن انخفاض ونضوب رأس المال المادي والطبيعي وعن أضرار التلوث.
3. **مؤشر التنمية البشرية:** هو مؤشر أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) عام 1990 لقياس مستوى التنمية البشرية وفقا لمعايير أخرى غير الإنتاج الاقتصادي وحده (معدل التمدرس، العمر المتوقع، ومستوى المعيشة)، اليوم هو المؤشر الرئيسي المستخدم لقياس الرفاه الفردي والجماعي في منطقة معينة.
4. **البصمة البيئية:** في بداية التسعينات بدأ باحثون في جامعة كولومبيا بقياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد، والموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافيا وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم. وقد أطلق على هذه الطريقة المبتكرة "البصمة البيئية Ecological Footprint وتقاس بالهكتار.
5. **بصمة الماء أو الماء الافتراضي:** تعرف بأنها "إجمالي حجم المياه اللازمة لإنتاج السلع والخدمات (محتوي المياه الافتراضية) المستهلكة بواسطة كل فرد من أفراد الدولة ويمكن حساب البصمة المائية لأي مجموعة من المستهلكين.

وخلص الباحث في الأخير إلى أنه يمكن قياس التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعمل على دمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة بغية توسيع النطاق المشترك بين هذه الأبعاد.

كما أوصى بضرورة تطبيق هذه المؤشرات على الحالة الموريتانية لمعرفة مدى التقدم الحاصل نحو تنمية مستدامة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

التوصيات:

أوصى المشاركون في هذه الندوة بما يلي:

- التركيز على المستوى المحلي والعمل القاعدي في إطار اللامركزية والديمقراطية المحلية .
- استثمار الآليات الديمقراطية التشاركية (العرائض ، التشخيص التشاركي ...) من أجل تطوير أداء الجماعات الترابية على مستوى حماية البيئة والتوازن المجالي .
- اعتماد روح المبادرة من طرف المنتخبين والمجتمع المدني
- العمل على زيادة الإنتاج والدخل الاجتماعي القومي زيادة حقيقية بعيدة عن الريع البترولي
- الاهتمام بالتحسينات الاجتماعية ممثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات الصحية والسكنية
- الرفع من أداء الخدمات المختلفة والابتعاد عن كل مظاهر الفساد والبيروقراطية بمظاهرها السلبية .
- العمل على إشراك الفرد في زيادة الثروة القومية، ولن يتم ذلك إلا بالإعداد الفكري والتعليمي والجسماني للإطلاع بهذه المسؤوليات .

- تغييرا حضاريا للمجتمعات المغاربية والارتقاء به اقتصاديا، وتكنولوجيا، وثقافيا وتوظيف كل طاقات المادية والطبيعية والبشرية من أجل مجتمعات مزدهرة .
- توفير جملة من الشروط الموضوعية والإجرائية التي بدونها أو في حالة وجود ما يعيقها يتعثر هذا الانتقال كليا أو جزئيا، وهذه الشروط من أهمها:
- توافر حدا أدنى من الثقافة السياسية.
- وجود إجماع نخبوي حاسم وغير متردد حول الخيار الديمقراطي.
- توفر حد مقبول من الرخاء الاقتصادي للمواطنين يحفظ المسار الديمقراطي من الانحراف.
- عقلنة الموارد ، واعتماد سياسة ناجعة لتمكين المرأة والشباب.
- العناية بالتعليم والصحة العامة.
- مسايرة تطورات المحيط الخارجي الداعم لمساعي التحول إلى الحكم الديمقراطي انطلاقا من كون أن الديمقراطية شرط للاستقرار السياسي بحكم دورها الفعلي في تعزيز دولة القانون والمؤسسات.
- توفير الأمن وتأمين مجتمع متسامح، تسوده قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك بتعزيز قيم المواطنة ومبادئ العدالة الاجتماعية. وهذا ما يجعل الاستقرار السياسي والاجتماعي أمر لا غنى عنه للتنمية، إذ من دونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

المقررون:

الدكتور: الحسين محمد جنجين

الدكتور اباهو لمرابط دحود

الدكتور محمد الملقب الداه الشيخ

الدكتور: محمد المختار بلاتي